موقف العراق من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية

م.م سجى ماجد داود
كلية العلوم السياسية/جامعة ميسان

م.م مروج ماجد جابر
كلية الكوت الجامعة/قسم القانون

الكلمات الأفتتاحية
الأراء الفقهية المعارضة، سلبيات الأنضمام، الأراء الفقهية المؤيدة، ايجابيات الأنضمام، الأتفاقيات التجارية المستحدثة، اتفاقية التجارة بالخدمات، حماية المصالح التجارية للدول النامية.

الملخص
بالإمكان اعتبار عملية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية من اصعب التجارب التي يمكن ان تمر بها اي دولة ساعية للانضمام، هذا بالمقارنة مع عملية الانضمام الى اي منظمة اخرى عالمية، اذ لا يتطلب الانضمام للأخيرة أي تعديل او الغاء او سن تشريعات جديدة ملائمة لمبادئها على عكس ما تطلبه منظمة التجارة العالمية.

وبالنسبة للعراق فقد بدأ طريقه بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب فيها في ١١ شباط\ عام ٢٠٠٤ ولا زال مستمرا في طريقه للحصول على العضوية الكاملة في هذا النظام التجاري العالمي باذلا جهده في تلبية متطلبات الانضمام . على الرغم من ازدياد الاراء المتعارضة حول جدوى الانضمام وما ان كان الانضمام يصب في مصلحة العراق ام العكس. الامر الذي يدعونا الى عرض هذه الاراء بوضوح لبيان مدى صحتها في المبحث الاول، وعرض المعاملة الخاصة التي تقدمها منظمة التجارة العالمية في اتفاقياتها للعراق كدولة نامية في حال تمت عملية الانضمام في المبحث الثاني.

Abstract
The process of joining the World Trade Organization can be considered one of the most difficult experiences that any country seeking to join can go through, compared to the process of joining any other global organization, as accession to the latter does not require any modification, cancellation or enactment of new legislation appropriate to

its principles, unlike what required by the World Trade Organization.

As for Iraq, it started its way to join the World Trade Organization as an observer on February 11, 2004 and is still on its way to obtaining full membership in this global trading system, making every effort to meet the requirements of accession. Despite the increasing conflicting opinions about the feasibility of joining and whether joining is in Iraq's interest or vice versa. Which calls us to present these views clearly to demonstrate the extent of their validity in the first topic, and to present the special treatment provided by the World Trade Organization in its agreements to Iraq as a developing country in the event that the accession process takes place in the second topic

المقدمة

تعد مسألة انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية من المسائل المهمة التي يسعى العراق الى تحقيقها، ذلك أنه رغم التغيير الكبير في السياسة الأقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ المتمثل بالأنفتاح الدولي الا أنه لم ينظم الى الآن لتلك المنظمة. وقد انقسمت الآراء بصدد ذلك ما بين مؤيد ومعارض لموقف العراق في مسألة الأنضمام من عدمه بسبب الألتزامات التي يفرضها ذلك الأنضمام وما سيؤدي اليه من تغييرات كبيرة في قاعدة التشريعات العراقية، لذا سنتناول في بحثنا هذا موقف المؤيدين والمعارضين للأنضمام على الرغم من التزام العراق قانونا بملائمة بيئته التشريعية من أجل أتمام تلك المسألة، بالأضافة الى دحض الأتجاه المعارض وتأييد الأنضمام عن طريق عرض التسهيلات الممنوحة للدول النامية والمدرجة صراحة ضمن نصوص اتفاقات المنظمة.

اهمية البحث:

تتضح اهمية البحث في الدور الكبير الذي تمارسه منظمة التجارة العالمية على صعيد التبادل التجاري العالمي، وبالأخص نصوصها القانونية التي سنت في اتفاقياتها بهدف تنظيم حرية التجارة بين الدول الأعضاء وكيفية تأثيرها على التشريعات الداخلية للدول المنظمة لها. ولا سيما ان مسألة انضمام اي دولة للمنظمة ومن بينهم العراق مقرون بضرورة ملائمة تشريعاته الداخلية لنصوص اتفاقيات المنظمة، سواء كانت هذه الملائمة تأتي عن طريق القاء قوانين، تعديلها، او

تأسيس قوانين جديدة وذلك لأبعاد العراق مستقبلا من أية مسائلة دولية محتملة بسبب المخالفات غير المسموح بها الموجودة في قوانينه الداخلية لسياسة اتفاقيات المنظمة.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول نقطة واحدة وهي السعي الحثيث من قبل العراق للأنضمام الى منظمة التجارة العالمية وتلكئه بنفس الوقت في أتمام اجراءات الأنضمام والسماح للأراء بالتعارض والتأثير على أكمال عملية الأنضمام، ففي هذا الوقت السابق على الأنضمام ينبغي الأستفادة قدر الأمكان من اليات تقرير التجارة لكي يستطيع ربط اقتصاده بالأقتصاد العالمي.

خطة البحث

ومما تقدم، ارتأينا أن نخصص هذا البحث موقف العراق من الأنضمام الى منظمة التجارة العالمية، لنلقي الضوء على الآراء الفقهية المؤيدة والمعارضة للأنضمام، كذلك بيان ايجابيات الأنضمام وسلبياته، ثم اخيرا نقوم بعرض بعض الاتفاقيات المستحدثة في المنظمة، من خلال تقسم هذا البحث الى المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: تنازع الآراء الفقهية بشأن مسألة انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثاني: الأتفاقيات التجارية المستحدثة في اطار منظمة التجارة العالمية.

المبحث الاول: تنازع الآراء الفقهية بشأن مسألة انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

ابتدأ الجدال بين الكتاب في الفترة الماضية وما زال مستمرا حول الفائدة من انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، وفيما اذا كان الانضمام يشكل منفعة كبيرة أم لا . وبذلك انقسموا الى اتجاهين : اتجاه مؤيد للانضمام لما يتضمنه من ايجابيات للعراق واتجاه معارض للانضمام لما يمثله من تحديا للعراق بالاضافة الى السلبيات التي تلحق الانضمام. موضحين تلك الاتجاهات في مطلبين وكالتالي:

المطلب الاول: الاتجاه المعارض لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

يتجه قسم من الكتاب الى معارضة انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، وخصوصا في الوقت الحالي، لما يمثله الانضمام من تحديا صعبا للعراق وهو مازال في طور التعافي من الازمات التي مر بها، هذا بالاضافة لما يجدونه في ان الانضمام يتضمن سلبيات كثيرة قد تعود على العراق ولهم في ذلك حجج يستندون اليها. وهو ما سنبحثه في هذا المطلب وفق الأتي:

الفرع الاول: الآراء المعارضة لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

يذهب بعض المعارضين لانضمام العراق الى المنظمة الى ان عملية فتح الاسواق العراقية للمنافسة الخارجية، ستنشئ مشاكل للصناعات العراقية خصوصا الصناعات التي لا ترقى لمستوى المنافسة مع الصناعات الاجنبية، مما قد يؤدي الى اخراجها من الاسواق بصورة نهائية.[١]

كما ان العراق يمتلك سلعة قوية واحدة للتصدير وهي النفط الخام، وعلى الرغم من انها لا تقع ضمن دائرة عمل المنظمة الا ان النفط الخام لا يواجه مشاكل بالدخول للاسواق الاجنبية.[١]

وهكذا يصر معارضي الانضمام على ان النظام التجاري العالمي متعدد الاطراف قد انشئ بالاصل لمصلحة الدول المتقدمة، بعد تنسيقهم الذي ادى الى تمتع اسواقهم الداخلية برسوم جمركية تحت غطاء حماية الصحة العامة والبيئة، وبالتالي يعتبر المعارضون ان المنظمة ما هي الا وسيلة اضافية لزيادة الاستغلال الاقتصادي.[٢]

فعلى الرغم من ان اتفاقيات المنظمة مختصة فقط بمعالجة التجارة الدولية، ولا تسعى الى اعتماد سياسات مستندة الى السوق والمؤسسات، الا ان الضغوط السياسية والتهديد بالمماطلة بقبول العضوية الكاملة للدول قد تدفع الدول الساعية للانضمام الى الانجبار على الانفتاح على الاسواق واحداث تغييرات اكثر مما هي متوقعة ومطلوبة في السوق. وهكذا قد تكون السياسات التي تتبعها الدول النامية الساعية للانضمام والتي قد تكون مشتملة على الاعانات والمواد الاساسية المدعومة والطاقة سوف تتصف بالخضوع لضغوط البلدان الاخرى في المنظمة، والتي من شأنها ان تثير العديد من المشاكل بالنسبة للدول التي تعاني من اوضاع اقتصادية وسياسية كالعراق.[٣]

وبالتالي يستقر معارضوا انضمام العراق للمنظمة الى ان الصناعة العراقية سيلحقها اضرار فادحة ناتجة من الاخذ بمبدأ السوق المفتوح التي تعتمدها المنظمة، مما يسوق الى فقدان الصناعات

---

[١] فضل علي مثنى، الأثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٩٧.

[١] عبد الفتاح مراد، شرح نصوص أتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٠.

[٢] فضل علي مثنى، مصدر سابق، ص١٩٧.

[٣] عبد الخالق دبي عبد المهدي، أمكانية أنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية الأيجابيات والسلبيات، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠٠٥، ص١١٧.

العراقية قدرتها على المنافسة مع الصناعات الخارجية المتقدمة [١] اضافة الى ان التعرفة الجمركية المفروضة من قبل البلدان المتقدمة على السلع المستوردة من البلدان الاخرى تتزايد مع ازدياد درجة التصنيع، بمعنى اخر يتم فرض رسوم مرتفعة على السلع تامة الصنع مقارنة بالسلع التي تكون في المراحل الاولية من الصناعة، الامر الذي من شأنه ان يحد من قدرة العراق كدولة نامية على تصدير منتجاته الصناعية، واذ ما تم ادراك ارتفاع مستوى الجودة والنوعية في صناعات الدول المتقدمة عن ما هو موجود في صناعات العراق كدولة نامية، عندها يدرك حجم التأثير السلبي على الصناعة في العراق وعلى تشغيل اليد العاملة بسبب المنافسة غير المتكافئة[١].

ويلاحظ ان الانضمام للمنظمة يوجد مشكلة اساسية للدول الاعضاء، وبالأخص الدول النامية ومنها العراق ، وهي وضع النشاط التجاري للبلد المنضم في موضع منافسة مع منافسين عالميين ذوو خبرة فنية وادارية في هذا المجال، بالإضافة لامتلاكهم التكنولوجيا المتطورة والقدرة على الحصول على تمويلات هائلة، وهي امور يفتقر اليها البيئة العراقية، ونجد اساس هذه المنافسة في الشركات متعددة الجنسية. التي لها دور مهم في تشكيل وتحديد قوى السوق العالمي، حيث تعمد الى الاستناد لأسلوب الاحتكار الذي يساعد في انشاء اسواق بعيدة عن وصف الاعتيادية والتي تسهم في تحقيق ارباح هائلة، مما يؤدي الى الحد من قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العادلة[٢][٣].

كما ان المعارضين يشيرون الى الفروض الصعبة التي تضعها المنظمة للدول الاعضاء في اطار مدة زمنية محددة والتي قد لا تكون كافية في جميع الحالات، كإجبار الدولة العضو على تخفيض التعريفات الجمركية على السلع المستوردة وخلال مدة لا تتجاوز العشر سنوات، مع التزام الدولة العضو بعدم فرض ضرائب ورسوم على السلع المستوردة الا تلك التي يتم استيفاءها مقابل خدمة معينة[٤].

بالإضافة الى ضمان ازالة القيود الكمية على الواردات او المنع النهائي من استيراد سلع معينة، وقد يمتد الامر الى التزام الدول

---

[١] المصدر نفسه، ص١١٧.

[١] مدحت كاظم القريشي، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، المزايا والمشاكل، مقال منشور على الموقع الألكتروني على الرابط التالي
http;||burathanews.com|Arabic|studies|187793

[٢] احمد عبد العزيز وجاسم زكريا، الشركات متعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية، بحث منشور في مجلة الأدارة والأقتصاد، العدد الخامس والثمانون، ٢٠١٠، ص١٣١.

[٤] مدحت كاظم القريشي، مصدر سابق، ص١٤.

المنضمة بكافة جوانب اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة، مع التزامها بعدم القيام باتخاذ اي اجراءات وقائية او اي اجراءات مكافحة للإغراق قبل ان يتم استصدار التشريع المخول لمثل هذه الاجراءات من قبل المنظمة، كما وتلزم الدول المنضمة بتطبيق التشريعات الخاصة بالملكية الفكرية[١]، بمعنى عدم امكانية الدول الاعضاء استخدام حقوق الملكية الفكرية بدون دفع رسوم معينة لأصحابها، كما هو في استخدام تراخيص الانتاج او اعادة انتاج النتاجات الادبية او الفنية او الصناعية عبر التقليد او الاستنساخ، وهذا الامر يؤدي الى التأثير على تكاليف الانتاج وارتفاعها.[١]

وهكذا يتجسد رأي المعارضون في ان الفترة التي يمر بها العراق حاليا يجعل من الصعب اتمام الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بالصورة المثلى التي تتيح تحقيق المنافع المرتقبة من عملية الانضمام، حيث تعاني البيئة العراقية من كل نواحيها من عديد من المشاكل والتي نجمت عن فترات الحروب التي مر بها العراق والتي ادت الى تعطيل العديد من المؤسسات الصناعية وايقاف بعضها، فضلا عن انقطاع وصول المعدات التقنية الحديثة والخبرات العلمية المتطورة الذي بدوره سبب اعاقة في تطوير الانتاج، وهكذا يرى المعارضون ان العراق لا يمتلك اي ميزة في اي من المنتجات الصناعية او الزراعية التي تسمح له بالمنافسة في مجال التجارة الدولية[٢] .

ويتمسك اصحاب هذا الاتجاه برأيهم بخصوص عدم مناسبة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية مع الواقع العراقي، اقلها في الفترة الحالية، متحججين بالجوانب السلبية لاتفاقيات المنظمة التي من الممكن ان تلحق ضررا للعراق في حال انضمامه، اكثر من الفوائد المرتقبة، ولهم في هذا التمسك حجج يستندون اليها تتمثل بسلبيات انضمام العراق كدولة نامية في طور التعالج من اثار الفترة العصيبة التي مر بها الى منظمة التجارة العالمية، نبينها في الفرع التالي:

---

[١] محمد طوبا اونغون، اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها على البلدان النامية، بحث منشور في مجلة التعاون الأقتصادي بين الدول الأسلامية، ٢٠٠٢، ص١٠٨.

[١] محمد طوبا انغون، منظمة التجارة العالمية وبعض القضايا المهمة فيما يتعلق بالتجارة بالتجارة السلعية العالمية، بحث منشور في مجلة التعاون الأقتصادي بين الدول الأسلامية، ٢٠٠٣، ص١٠٨.

[٢] أيسر ياسين فهد، منظمة التجارة العالمية واقع انضمام العراق، الهيئة الوطنية للأستثمار، ٢٠٠٩، ص٤.

الفرع الثاني: سلبيات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية

من وجهة نظر المعارضين لانضمام العراق للمنظمة، تعتبر منظمة التجارة العالمية الخطوة الاخيرة في منظومة التجارة العالمية المعاصرة المتسمة بهيمنة النظام الرأسمالي ، وبناء على ذلك تعتبر مسالة العضوية الكاملة في المنظمة من اهم المشاكل المطروحة لدى الدول الساعية للانضمام ومنها العراق، حيث تختلف البيئة التجارية العراقية الدولية في ضل الانفتاح الذي سوف تواجهه بعد الانضمام، حيث تقوى المنافسة ويختلف اساس النجاح وتصبح التجارة الخارجية مركز اهتمام الدولة المنضمة للتعويل عليها لتحقيق مكاسب مهمة، اذ اصبحت مسالة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية يعتمد وبصورة رئيسة على مدى امتلاك سلع هذه الدولة لمزايا تنافسية تفوق السلع المماثلة لها في الاسواق العالمية[١]. وفي العراق يمكن ايضاح سلبيات الانضمام في نواح عديدة، اذ سيؤدي الانضمام للمنظمة الى تحرير الاسواق المالية الدولية الى منافسة شديدة للأسواق المالية والمؤسسات المصرفية العراقية مما سيؤدي بدوره الى احتمال استقطاب الادخارات الوطنية وتزايد تدفق رؤوس الاموال الوطنية العراقية على اسواق المال العالمي والذي ينعكس سلبا على الاستثمارات الوطنية وعلى استقرار الاسواق المالية العراقية[٢]. كما ان الالتزام بتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيؤدي الى ازدياد في تكلفة برامج التنمية بشكل عام، ولا سيما ازدياد كلفة استيراد التكنولوجيا واستخدام حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر[٣].

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وبين اهم سلعة انتاجية في العراق وهي النفط، فيلاحظ عدم تضمن اتفاقيات المنظمة موضوع التجارة في النفط، وذلك بسبب اعتباره سلعة استراتيجية تتدخل في صناعة العديد من السلع، فضلا عن ان تحديد سعر النفط يكون وفقا لحالة العرض والطلب في الاسواق العالمية، الا ان السبب الرئيس خلف ذلك هو اتاحة الفرص للدول المتقدمة لفرض الضرائب واتخاذ اي اجراءات وقائية للسيطرة على تدفق النفط الى

---

[١] محمد المصطفى، تأثير منظمة التجارة العالمية على الأقتصاد العالمي، بلا دار ومكان نشر، ٢٠٠٢، ص٤.

[٢] أبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص٥٧.

[٣] أيان جولدن، مايبلن خير الله، جولة الأرغواي والتجارة الدولية في اتفاقيات الجات واثرها على البلدان العربية، تحرير سعيد النجار، ابو ظبي، ١٩٩٠، ص١٢٩.

اسواقها حسب متطلبات مصالحهم[١]. وهكذا لن يترتب على انضمام العراق للمنظمة اي زيادة في الصادرات النفطية العراقية، وعلى الرغم من وجود توقعات بارتفاع الطلب على الصادرات النفطية كنتيجة للنمو الاقتصادي المتوقع في الدول المتقدمة بسبب تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والذي سيؤدي بدوره الى تزايد في الصادرات النفطية، الا ان التزايد في الحقيقة لا يستند على انضمام العراق للمنظمة وتطبيق اتفاقياتها وانما يستند على قدرة القطاع النفطي في العراق على تحقيق هذا التزايد في الانتاج كاستجابة لارتفاع الطلب على النفط في الاسواق العالمية[١].

بالإضافة الى ما سبق، فأنه سيترتب على تنفيذ اتفاقيات المنظمة بعد الانضمام ازدياد في تكاليف الخدمات في عدة مجالات كالنقل والتأمين، وبما ان العراق يتصف بارتفاع تجارته الخارجية مع الدول الاخرى ، فان ارتفاع كلفة الخدمات المتعلقة بالتجارة سيؤدي الى زيادة في الاعباء المالية على عاتق العراق، وبالتالي سيكون اثر تحرير تجارة الخدمات في العراق ذو طابع سلبي، لكون ما يملكه العراق من ميزة نسبية في هذ المجال هو اقل بكثير مما تملكه الدول المتطورة[٢].

وفيما يتعلق بتحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية ، فاثره ايضا لا يتجاوز كونه اثرا سلبيا ، فالتحرير يفتح المجال للمصارف الاجنبية لتقديم خدماتها في الاسواق المحلية سواء اكانت عبر الحدود ام عبر انشاء فروع لها، مما يؤدي الى تأثر السياسة الكلية للعراق بسياسة المصارف الاجنبية، مما يتبعها التأثير على سياسة التنمية التي يتبعها[٣] .

ولا ننسى ما سيترتب عن الانضمام من ممارسة الضغوط على العمالة من تخفيض الاجور وتقليص الخدمات الاجتماعية مع اهمال القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل، كنتيجة لمحاولة تقليل تكاليف الانتاج وقد يؤدي الامر الى الاستغناء عن خدمات اعداد كبيرة من

---

[١] نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الأقتصاد العربي، بلا دار نشر، مصر، ١٩٩٩، ص٢٢١.

[١] عبد الفتاح مراد، شرح أتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، مصدر سابق، ص٢٧٢.

[٢] برهان الدجاني، الأتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وأثارها على الأقتصادات العربية، مجلة أوراق الأقتصادية، بيروت، العدد ١٢، ١٩٩٦، ص٢٤.

[٣] معتصم سليمان، اثر الأتفاقية العامة لتجارة الخدمات على الأسواق المالية العربية، الفرص والتحديات، أبو ظبي، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٨،، ص٧٢-٧٣.

العمال في عدة مجالات، الامر الذي يؤدي مستقبلا الى اعادة تأهيلهم في سبيل اعادة دمجهم في العمل من جديد[١].

كما وستؤدي عمليات الاستثمار المتعلقة بالتجارة الى بسط هيمنة اجنبية على الثروات العراقية وتزايد الاستغلال من قبل الدول المتقدمة للموارد العراقية، لانه من المحتمل بعد الانضمام وقبول اتفاقيات المنظمة بأكملها فانه قد يؤدي الى ازالة جوانب الاستثمار التي تتعارض مع مبدأ المعاملة الوطنية على المنتجات المستوردة[١].

وبالتالي يلاحظ اصحاب هذا الاتجاه ان قبول العراق باتفاقيات منظمة التجارة العالمية ككل لها تأثيرات سلبية على البيئة العراقية ، فهي اضافة لما سبق، ايضا تعني فقدان العراق لمصدر مهم من مصادر الايرادات من التعريفات الجمركية التي تعمل على تقليلها بما يتناسب مع عملية تحرير التجارة الخارجية للعراق وقد يعوض النقص في هذه الايرادات حدوث زيادة في الاستيراد كنتيجة بديهية لخفض مستوى التعريفة الجمركية، الا انه بطبيعة الحال سيقود الى ارتفاع عجز ميزان المدفوعات العراقي [٢]

وبالاستناد الى ما سبق، يلاحظ ان انضمام العراق الى النظام التجاري متعدد الاطراف والتوقيع على اتفاقياته كاملة (اتفاقية الجات، اتفاقية الجاتس، واتفاقية تربس) تحت مبدأ وحدة الصفقة الذي تعتمده المنظمة، وبدون اجراءات مسبقة يترتب عليه اثار سلبية تنعكس بطبيعة الحال على البيئة العراقية من الناحية الصناعية والتجارية، كنتيجة لعدم القدرة على التلائم مع مبادئ اتفاقيات المنظمة.

وتظهر تلك الأثار في عدة نواح، كالنتيجة السلبية التي تلحق النشاط الصناعي العراقي بسبب عدم تكافئ المنافسة سواء اكانت من ناحية الجودة او النوعية او التكلفة، ازدياد التعريفة الجمركية بازدياد درجة التصنيع، انهيار الصناعة المحلية الموجهة للسوق المحلية بسبب عملية التحرير، ضرورة تطبيق قواعد المنافسة الدولية فيما يتعلق بتعاقدات المشتريات الحكومية، واخيرا اهتمام المنظمة باتفاقية تربس والتي تستدعي تامين قدر اعلى من الحماية للصناعات في مجالها

---

[١] منظمة العمل العربي، المتغيرات الدولية وتأثيرها على قضايا التشغيل في البلدان العربية، دورة تدريبية خاصة بتطوير مكاتب التشغيل في اليمن، ٢٠٠٦، ص٣.

[١] الأمانة العامة للأتحاد العام لغرف التجارة والصناعة للبلاد العربية، الأنعكاسات المحتملة لأتفاقية الجات على الأقتصادات العربية، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد الثامن، ١٩٩٤، ص٧.

[٢] عبد الكريم، العراق والنظام التجاري متعدد الأطراف، مجلة القادسية للعلوم الأدارية، جامعة القادسية، كلية الأدارة والأقتصاد، المجلد السابع، العدد الثالث، ٢٠٠٥، ص٦.

والتي تركز على حق منع اي نوع من الاستخدام او الاستغلال للمنتج بدون ترخيص مسبق من مالك المنتج او الجهة المحتكرة له اضافة الى منع اي استغلال او استيراد متعلق ببراءة اختراع بدون اذن صاحب البراءة مما يدفع العراق الى المشاركة في الاستثمارات الاجنبية[١] .

كما ان التحرير في ضل منظمة التجارة العالمية له اثار اكثر سلبية (في حال تم الانضمام في الامد القصير) وهكذا فأن التزام العراق بتطبيق بمبادئ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيدفعه بشكل قسري او اختياري الى عملية الاصلاح في البيئة التشريعية التي تنعكس على الاصلاح في البيئة الاقتصادية لتتلاءم مع اليات الانفتاح التجاري التذي تنشده المنظمة[١] .

المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد لأنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

بعد بيان موقف الاتجاه المعارض لعملية الانضمام، نبين القسم الاخر من موقف الفقه والذي يتجه الى تأييد عملية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ولما لها من اثر ايجابي في تطوير البيئة التشريعية العراقية التي تنعكس ايجابا على تطوير اقتصاد البلد لكونها الغاية التي ينشدها العراق من الانضمام، مقسمين هذا المطلب الى فرعين: يتضمن الاول عرض اراء المؤيدين، وحججهم المتمثلة بإيجابيات الانضمام في الفرع الثاني وكالتالي:[٢] .

الفرع الاول: اراء المؤيدين لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

يتجه مؤيدو الانضمام الى ايضاح الجانب الايجابي من عملية الانضمام ويدعون الى الاستفادة من الفرص التي تقدمها المنظمة بغض النظر عن سلبيات الانضمام التي من الممكن ان يتم تلافيها لكون الامر مرهون بقدرة العراق على ذلك، اي انها ليست بسلبيات دائمة او مستحيلة التجنب . حيث يجد الداعون الى الانضمام ان استمرار العراق منعزلا وبقاءه خارج المنظمة له اثر سلبي على التجارة الخارجية للعراق، ولا سيما ان اتفاقية انشاء المنظمة ١٩٩٥ قد تضمنت الجوانب التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية والتكنولوجيا، تجارة

---

[١] ثائر محمود رشيد، منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق، ص١٧٧-١٧٨.

[١] حيدر حسين ال طعمة، تحديات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، مقال منشور على الموقع الألكتروني على الرابط التالي

http:\\kerbalacss.uokerbala.edu.iq.

السلع، تجارة الخدمات والجوانب الاستثمارية المتعلقة بالاستثمار والتنمية[١] .

كما ان منظمة التجارة العالمية قد بينت المواعيد اللازمة لتنفيذ اتفاقياتها(اتفاقية تجارة السلع، اتفاقية تجارة الخدمات، اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية)، وذلك رغبة من المنظمة بمنح الدول الراغبة بالانضمام وقتا كافيا لتقويم بيئتها بما يناسب مبادئ واتفاقيات المنظمة، وبالتالي فأن اي تأخير من قبل العراق في اتمام اجراءات الانضمام والتكيف مع اهداف المنظمة ليس من صالحه لكونه يقصر من المدة الممنوحة له من قبل المنظمة لأجراء التعديلات اللازمة في القوانين والانظمة التجارية المعنية[١].

ويشير مؤيدو الانضمام ايضا الى ان الانضمام لا يمكن ان يكون ذو اثر سلبي على الصناعات العراقية ولا يتعارض اطلاقا مع مبدأ حماية الصناعة المحلية

لأنه ووفقا لاتفاقية مكافحة الاغراق، بإمكان الدول الاعضاء وبالأخص الدول النامية اتخاذ اجراءات وقائية ضد السلع المستوردة التي من شانها الحاق ضرر بالمنتجين العراقي، لكون رفع الدعم ومكافحة الاغراق وفقا لمبادئ منظمة التجارة العالمية سيؤدي الى منح الصناعات العراقية فرصا للنهوض والمنافسة محليا ودوليا. لا بل ان الانضمام سيساعدهم ويدفعهم الى تطوير منتجاتهم بسبب المنافسة العالية، مما ينعكس ايجابا على قابلية تصدير المنتجات العراقية وزيادة الدخل القومي [٢].. وايضا تساهم العضوية الكاملة للعراق في المنظمة الى مساعدة المنتجين في المجال الزراعي الى زيادة انتاجهم كرد فعل لتخفيض الدعم عن المزارعين وارتفاع اسعار المنتجات الزراعية في الاسواق الدولية وذلك بفضل تطبيق اتفاقية الزراعة[٣]. حيث يتصف اداء الاسواق العالمية بحدة المنافسة بين المنتجين ويوفر انضمام العراق الى المنظمة جميع التسهيلات التي من شانها تحقيق ميزات تنافسية اكبر لكل الدول الاعضاء في مواجهة الدول غير المنضمة .

---

[١] فضل علي المثنى، مصدر سابق، ص١٩٥.

[١] عبد الخالق دبي عبد المهدي، مصدر سابق، ص١١٦.

[٢] نواف الرومي، منظمة الجات وانضمام العراق اليها، مقال متاح على الموقع الألكتروني على الرابطhttps:\\qu.edu.iq.

[٣] عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية وأقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٩، ص٣.

والى جانب ما ذكر، لا يخفى على احد الدور المهم الذي تلعبه التجارة الدولية في ازدهار الدول وتحقيق رفاهية العيش لمواطنيها [١]. لذا بات الانفتاح التجاري الدولي ضرورة ملحة وبالتالي يعتبر من الطبيعي توحيد اهتمام دول العالم بتنظيم التبادل التجاري الدولي فيما بينها والسعي الى تحريره من كل العقبات التي تعوقه وهذا بالتحديد ما تسعى اليه منظمة التجارة العالمية وما يبتغيه العراق من الانضمام، وهكذا وبعد اتجاه اكثرية دول العالم للمنظمة وتحكم المنظمة بما لا يقل عن ٨٥% من حجم التجارة العالمية، اصبح الانضمام امرا حتميا والا سيكون العراق في عزلة تجارية تامة، اذ لا توجد اي دولة عربية متمتعة بالاكتفاء الذاتي خاصة في ظل غياب السوق العربية المشتركة ، وبما ان العراق من الدول المستوردة للغذاء والدواء والتكنولوجيا لذا سيكون من صالحه الارتباط بالدول المتقدمة عن طريق المنظمة[١].

لذ فمن مجمل الآراء التي ذكرت انفا والتي تتعلق بتأييد انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، يلاحظ ان المؤيدين لعملية الانضمام يجدون انها ستستغرق وقتا ربما يمتد لعدة سنوات كافية ليستعيد العراق عافيته وليقضي على البطالة، بالإضافة الى ذلك فانهم يركزون على اهمية المنافسة في تحفيز المنتجين على تحسين الكفاءة وتطوير الانتاج المحلي والذي بطبيعة الحال سيبقى دون المستوى ان لم يتعرض للمنافسة الاجنبية، كما ويجدون ان تحسين مستوى المعيشة للمستهلك المحلي سيكون النتيجة الاكبر لإجراء التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية على المستوردات والتي بدورها تؤدي الى خفض الاسعار[٢].

ويضيف مؤيدو الانضمام، ان اكتساب العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية يساعد في استقطاب الاستثمار الاجنبي والذي يدفع الى تحفيز وتشجيع الاستثمارات الداخلية، بالإضافة الى كون الاستثمارات الاجنبية سببا رئيسا في استقدام التكنولوجيا الحديثة للعراق مما يسهم في تحسين القدرات المحلية في هذا المجال[٣]

---

[١] وتعتبر اليابان مثال على ذلك.

[١] يسرى عامر عبد الكريم، أثر أدارة التفاوض في قيادة مفاوضات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الأدارة والأقتصاد، ٢٠٠٩.

[٢] أيسر ياسين فهد، مصدر سابق، ص٥.

[٣] نبيل جعفر عبد الرضا، الأثار الأقتصادية لتحرير تجارة العراق، مقال منشور على الموقع الألكتروني على الرابط التالي

http:\\www.ahewar.orgldebatlshow.art.asp?aid=293778

وبعد اكمال عرض وجهات نظر مؤيدو الانضمام وتركيزهم على الجانب الايجابي لهذه العملية وكيفية مراعاة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لمصالح الدول الاعضاء بات لا بد من اكمال وجهة نظر هذا الجانب من الفقه واسناده بحجج قوية متمثلة بالإيجابيات التي سيستفاد منها العراق بعد الانضمام في الفرع التالي :

الفرع الثاني: ايجابيات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

على الرغم من الجانب السلبي لعملية الانضمام، فنلاحظ ان الجانب الايجابي يطغي عليه بالكامل وبالاخص ان مسالة تلافي السلبيات ليس بالامر المستحيل لكونه مرهون بمقدرة العراق على التلاؤم مع اتفاقيات المنظمة وهذا ما يعمل عليه في الوقت الحالي، لذا يعتبر اكتساب العراق للعضوية الكاملة في المنظمة سببا رئيسا لتطوير البيئة التشريعية العراقية بما يتفق مع قوانين المنظمة الامر الذي ينعكس ايجابا على الواقع العراقي ، لكون المنظمة ذات اثر كبير في نمو العلاقات التجارية الدولية في ضل تطبيق اتفاقياتها بالصورة الصحيحة.

لذا فان اكتساب العراق للعضوية الكاملة في المنظمة ستعود عليه بجملة ومن المصالح[١] كتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الاسواق الدولية وتنمية الصادرات مما يتيح للصناعات فرصة التوسع في الانتاج والذي بدوره سيؤدي الى خفض كلفة الانتاج وفقا لنصوص اتفاقية المتعلقة بتجارة السلع، فرصة حماية منتجات العراقية عن طريق جهاز تسوية النزاعات المتواجد في المنظمة في حال ضهور قضايا تجارية بسبب فرض بعض البلدان لإجراءات تعسفية ضد الصادرات العراقية اي ان مصالح العراق التجارية ستكون محمية في ضل اليات تسوية المنازعات التي تتبعها المنظمة، ووفقا لمبدأ الدولة الاولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية التي توفرها المنظمة للدول النامية سيضمن العراق بعد الانضمام عدم التمييز ضد صادراته وعدم فرض اي رسوم او تعريفات جمركية كما هو مطبق على المنتجات المماثلة المحلية او المستوردة، كما ان التحرير الذي تنشده اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات سيؤدي الى اتاحة فرص جديدة لموردي تلك الخدمات التي تشملها اتفاقية تجارة الخدمات.

كما ان انضمام العراق سيوفر تهيئة الظروف المناسبة للاستثمارات الجديدة والتوسع الاستثماري ونقل التقنيات الحديثة لمساعدة التنمية في العراق الذي اعتاد على وضع الكثير من القيود

[١] عبد الناصر نزال العبادي، مصدر سابق، ص٢٣١-٢٣٢.

على حرية حركة المستثمرين الاجانب والتدفق الكبير للاستثمارات الاجنبية سيكون ذو مرود ايجابي على التنمية في العراق بموجب اتفاقية الاجراءات الاستثمارية المرتبطة بالتجارة[١]، بالأخص بعد اصدار قانون الاستثمار العراقي لسنة ٢٠٠٦ الذي يوفر ضمانات ساعدت في استقطاب المستثمرين الاجانب محاولة لبدء عملية التنمية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية وتنمية فرص عمل العراقيين، لذا فأن اتمام عملية الانضمام واكمال مشروع قانون التحكيم واعتماده سيوفر ضمانات اكثر في حفظ حقوق المستثمرين الاجانب وزيادة ثقتهم في القضاء العراقي . لا سيما ان قانون الاستثمار العراقي قد اجاز اللجوء الى التحكيم لفض النزاعات الناشئة في هذا المجال[١].

ويلاحظ ايضا ان التزام العراق بحماية حقوق الملكية الفكرية كنتيجة لانضمامه الى المنظمة والتزامه باتفاقية تربس سيقود الى تحسين نقل التكنولوجيا الى العراق نتيجة اطمئنان الشركات العالمية المتقدمة صناعيا، ويؤدي التزام العراق بهذه الاتفاقية ايضا الى تخفيض كلفة المستوردات العراقية من الآلات والتجهيزات، وايضا يؤدي الى تحسين الناتج الاستثماري في العراق بإعطاء اشارة واضحة لقطاع الاعمال العراقي والعالمي مفادها ان العراق ملتزم بقواعد ثابتة وشفافة في حماية حقوق الملكية الفكرية واستثماراتها[٢].

وهكذا يتضح اهمية الانضمام في تقوية البنية التشريعية العراقية و ارتقاءها للمستويات الدولية المعتبرة لكي تنعكس بدورها على واقع العراق ايجابا. ولا بد من الاشارة ان من المواضيع المهمة في عملية انضمام العراق، ان منظمة التجارة العالمية عند بدأ تكوينها قد منحت عدة امتيازات للبلدان النامية في محاولة من المنظمة لمساعدة الدول النامية من تكييف بيئتها وتحسين قدراتها للانفتاح على دول العالم .

وهذه الامتيازات و السمحات التي منحت للدول النامية هي في الحقيقة ابتدأت عند تأسيس المنظمة وليس كما يفهم البعض انها تبدا عند انضمام الدولة النامية، لذا بطبيعة الحال فان البلدان النامية التي

---

[١] فادية محمد عبد السلام، العرب وانعكاسات الجات، المؤتمر العالمي الثامن، بيروت، مركز الدراسات العربية، ١٩٩٨، ص٣٩٩.

[١] ينظر نص المادة(٢) من قانون الأستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

[٢] مصطفى العبد الله، الأتفاقية العامة لتعريفات الجات واثرها على الأقتصاديات العربية، مجلة الفكر السياسي، العدد الثاني، دمشق، ١٩٩٨، ص١٢٥.

تتأخر في الانضمام ستواجه شروطا اكثر تشددا من البلدان التي انضمت قبلها[١].

لذا وبعد الاطلاع على الآراء المتنازعة حول عملية الانضمام ما بين معارض ومؤيد، نوضح ان اهم متطلبات الانضمام هي اعادة النظر في جميع الانظمة القانونية التي تقلل من مرونة التعامل بين اليات الاقتصاد الوطني مع متطلبات الانضمام، ولانعكاس الانضمام على اقتصاد العراق كان لا بد من ايضاح اثار الانضمام الايجابية والسلبية عليه. وبالنسبة للإيجابيات التي عرضت فما هي الا تصور محدود عن الفوائد التي ستعود على العراق بعد الانضمام .

ونشير الى ان الانضمام خلال الامد القصير يعني جملة من السياقات[١] القضاء بالكامل على ما تبقى من دعم الدولة لعملية الانتاج الزراعي ، وهي احد الشروط التي تقتضيها عملية الانضمام مما يقود الى ارتفاع كلفة الانتاج الزراعي، رفع دعم قطاع الصناعة العام والخاص، نخلف القطاع الزراعي العراقي امام اغراق السلع الغذائية للأسواق العالمية الامر الذي يحول العراق الى بلد مستورد لمفردات الامن الغذائي وهذا يعني ان تحرير اسعار السلع الزراعية ستجسد تراجع في الانتاج المحلي امام التدفق الاجنبي حيث سيؤثر سلبا على العراق .

من خلال ما ذكر انفا، يمكن القول ان الانضمام الى منظمة التجارة العالمية يتطلب الاصلاح في البيئة التشريعية بما ينفع وينعكس ايجابا على واقع المجتمع العراقي، وان الاصلاح يستلزم الحزم والجدية في اتخاذ القرارات النافعة حتى لو نجم عنها تضحيات في المدى القصير، وان النظام التجاري العالمي لا يوفر اوضاع امنة للدول ذات البنية التشريعية الضعيفة وانما يوفر اطار عام للتبادل التجاري بين الدول . الا ان مبادئ المنظمة تأخذ بعين الاعتبار الاوضاع المختلفة لكل دولة، اي يمكن القول انها تتصف بالمرونة في عدة مواضع ، اذ تمنح المنظمة بعض السماحات والاستثناءات يمكن للعراق الاستفادة منها، واذا كان معارضي الانضمام يخشون من خطورة الانخراط في هذا النظام التجاري، فان الثمن الذي سيدفعه العراق في البقاء خارجها سيكون باهضا ايضا، ولا شك ان خيار

---

[١] عبد علي كاظم المعموري، الوطن العربي، ما العمل في ظل تحرير التجارة الدولية، بحوث ودراسات كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٤، ص١٢.

[١] يوسف محمود منهل، جدوى انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه، كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٧٨.

الانضمام صعب للعراق كدولة نامية الا انه خيار لا بد منه، لذا لا مهرب من الانضمام من اجل استعادة العراق لمركزه بين الدول.

وان ما يسهل من عملية الانضمام هو كون تلافي سلبياته مقرون بقدرة العراق على الاصلاح ، لذا يجب على العراق من اكمال طريقه في تطوير تشريعاته بما يتفق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لكي يسهل عليه لاحقا تلافي او التقليل من سلبيات الانضمام ، بالأخص ان منظمة التجارة العالمية قد اشتملت على معاملة خاصة تفاضلية للدول النامية في ضمن اتفاقياتها نعرضها في المبحث الثاني موضحين فيها الاليات التي تتبعها المنظمة في الحفاظ على مصالح العراق بعد الانضمام .

المبحث الثاني: الاتفاقيات التجارية المستحدثة في اطار منظمة التجارة العالمية

كان للجهود الدولية اثر بالغ الاهمية في تطوير واقع التجارة الدولية وتحسينها في مختلف الاصعدة، ومن خلال عقد العديد من الاتفاقيات متعددة الاطراف التي كانت بدايتها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي عرفت بأسم اتفاقية الجات سنة ١٩٤٧، حيث شهدت ثماني جولات تفاوضية وكانت اخرها جولة الاورغواي التي كان لانعقادها انطلاقة واسعة للنظام التجاري العالمي الجديد لاستطاعتها تحقيق تقدم ملموس باستحداث بعض القطاعات التجارية الدولية وتحرير بعضها، وهو ما لم تستطع الجولات السابقة لها ان تحرز اي تقدم فيه. ولكن الدور الاكبر الذي لعبته جولة الاورغواي تمثل في ما قامت به من استحداث قطاعات جديدة في التجارة الدولية[١].

وبما ان المساواة مفترضة بالتعامل بين الدول الاعضاء بأعتباره من المبادئ الاساسية في انظمة القانون الدولي. فأنه يجب على جميع الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية الالتزام بأتفاقيات المنظمة بغض النظر عما اذا كانت دولة نامية او دولة متقدمة[٢]، الا انه من الصعب عمليا تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بنفس الطريقة لجميع الدول الاعضاء المختلفة في درجة التقدم الاقتصادي. ونتيجة للاوضاع المتردية للدول المتخلفة في السوق العالمي ، تصاعدت المطالبة بتطبيق مختلف لسياسات منظمة التجارة

---

[١] هادي طلال هادي الطائي، أحكام الأتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية وأثرها في تطوير التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص١٨٥.

[٢] امريتا نارليكار، الوجيز في منظمة التجارة العالمية، ترجمة عبد الاله الملاح، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨.

العالمية اعتمادا على درجة التنمية وهذا تجسد في مفهوم المعاملة الخاصة التفضيلية [١].

الذي يسمح بمعالجة متباينة لأوضاع الدول النامية في اطار منظمة التجارة العالمية ومنها العراق، عن طريق تبرير الانحراف عن التزامات (الدولة الاكثر رعاية)[٢]. و في اطار النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية اتخذت المعاملة الخاصة التفاضلية للدول النامية ثلاث اشكال رئيسية تجسدت في الاتفاقيات التي استحدثتها جولة الاورغواي نبينها في المطالب الاتية وبالشكل الذي يبين فائدة الاتفاقيات للعراق كدولة نامية :

المطلب الاول: الافضليات التجارية

تعتبر الافضليات التجارية من الاحكام الخاصة التي منحت للدول النامية قصد تمكينها من رفع حصتها في التجارة العالمية، حيث تهدف منظمة التجارة العالمية من خلال هذه الاحكام تقديم المزيد من التفضيلات للدول النامية بغية تحقيق هذا القصد، وهذه الاحكام ترمي الى زيادة الفرص التجارية للدول النامية من خلال تحسين النفاذ الى الاسواق الذي يعني الشروط واجراءات التعريفة الجمركية وغير الجمركية التي تم الاتفاق عليها من قبل الاعضاء في المنظمة والتي يسمح بموجبها بدخول سلعة معينة الى اسواقهم ويتم ادراج التزامات التعريفة الجمركية لهذه السلع على جداول التزامات كل بلد عضو[١]. وتمثل هذه الجداول الالتزامات بخصوص عدم تطبيق تعريفات جمركية اعلى من النسب المقررة ، وهذه النسب متصلة بتعريفة معينة ويتم التعامل مع اجراءات التعريفة غير الجمركية طبقا لأتفاقيات معينة لمنظمة التجارة العالمية[٢].

وبناء على المادة(٣٧ ف ١)من الجزء الرابع من اتفاقية الجات لعام ١٩٩٤ المعنون " التجارة والتنمية" يجب على اعضاء منظمة التجارة العالمية " لأكبر مدى ممكن " اعطاء اولوية كبرى لتقليل وازالة الحواجز على التجارة في منتجات لها اهمية تصديرية خاصة حالية او محتملة لأعضاد الدول النامية والاحجام عن فرض تعريفات

---

[1] Akiko yanaikm,rething special and differential treatment in wto, inistitute of developing economies, ide discussion paper no 435,2013

[٢] بند مدرج في منظمة التجارة العالمية، يتعهد بموجبه طرف أو أكثر في الأتفاقية بمنح طرف أخر معاملة لا تقل عن معالمة طرف ثالث.

[١] خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الأقتصادية والتجارية، جامعة محمد خضير، الجزائر، ٢٠١٥، ص١١٥.

[٢] موقع منظمة التجارة العالميةwww.tas.gov.eg.arabic,wto,nama

اعلى او عوائق لا تتعلق بالتعريفة على التجارة مع الدول النامية، بالاضافة الى ذلك يدمج في قانون منظمة التجارة العالمية مبدأ عدم المعاملة بالمثل في المفاوضات التجارية بين الدول المتقدمة الاعضاء والدول النامية. " لا تتوقع الدول المتقدمة الاعضاء المعاملة بالمثل لألتزامات تعهدوا بها في المفاوضات التجارية لتقليل او تحسين التعريفات وغيرها من العوائق لتجارة البلدان النامية الاعضاء "[١]

اما فيما يخص بند التمكين[٢] فهو يفصل بشكل اكبر شروط الجزء الرابع من اتفاقية الجات حيث يسمح هذا البند للدول المتقدمة الاعضاء من ترك التزام معاملة الدولة الاكثر رعاية في علاقاتهم التجارية مع الدول النامية مع منح تلك الدول معاملة خاصة وتفضيلية، وبالتالي يسمح للدول المتقدمة الاعضاء ان يمنحوا الدول النامية معاملة اكثر تفضيلا بالنسبة للتعريفات، حيث ان معظم الدول المتقدمة الاعضاء قد قاموا بتنفيذ ذلك وفقا لنظام الافضليات المعمم الذي يعرف على انه نظام يقدم من جانب واحد ولا يعتمد على المعاملة بالمثل ويشمل بعض المنتجات المستوردة من الدول النامية المستفيدة من النظام [١].

وقد سارعت الولايات المتحدة الامريكية وكذلك الاتحاد الاوربي لتقديم هذه التفضيلات مع بداية سبعينات القرن الماضي رغبة منها في تعزيز النمو الاقتصادي لتلك الدول من خلال تحفيز صادراتها ، ويعتبر برنامج الاتحاد الاوربي اول برنامج دخل حيز التنفيذ في ١٩٧١\٧\١ على ان ينتهي في ٢٠٢٣\١٢\٣١ ويشمل الدول الاقل نموا فقط وهي ثمانية دول من امريكا الوسطى والجنوبية وثلاث وعشرون دولة من افريقيا ،و اليمن والعراق وسوريا، واوكرانيا من اوربا بالاضافة الى اثنان وعشرون دولة اخرى من اسيا ويشمل ٩٣٧٩ بند تعريفي.[٢]

وتعتبر جميع التفضيلات المقدمة للدول النامية والدول الاقل نموا فيما يخص التعريفات الجمركية هي وسيلة لزيادة الفرص التجارية لهذه الدول من خلال تحسين النفاذ الى اسواق الدول المتقدمة ، كما ان ادخال تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات الزراعية ضمن اتفاقيات الجات واستمرارها في منظمة التجارة العالمية تعتبر

---

[1] World trade organization,dispute settlement, 3.1,over

[٢] وهو مبدأ من مبادئ منظمة التجارة العالمية يمنح الدول النامية الأعضاء معاملة خاصة وتفصيلية لا تمنح لغيرهم من الأعضاء.

[١] خير الدين بلعز، مصدر سابق، ص١١٩.

[2] Vivian .c. jones ,generalized system of preferences: background and reveal debate, crs report, congressional research, u.s.a 2014, p1 .

مزيـة للـدول الناميـة بسـبب كـون هـذه السـلعتين مـن اهـم السـلع التـي تتمتـع فيهـا الـدول الناميـة وبنسـبة ٢٢% مـن الصـادرات الصـناعية لكافـة البلـدان الناميـة، بالاضـافة الـى الزراعـة وتجـارة الخـدمات وحقـوق الملكيـة الفكرية[١].

وفيمـا يلـي نوضـح فـي هـذا المطلـب اهـم الاتفاقيـات التـي اسـتحدثتها جولـة الاورغـواي والتـي تعتبـر كأفضـلية تجاريـة للـدول الناميـة ومنهـا العراق.

الفرع الاول: اتفاقية المنسوجات والملابس

يعـد قطـاع المنسـوجات والملابـس ذا اهميـة بالغـة فـي اقتصـاديات الـدول الناميـة حيـث بلـغ عـدد العـاملين فـي هـذا القطـاع فـي الـدول العربيـة ٨٥٤٠٠٠ شـخص يعملـون فـي ٧٦٠٠٠ منشـاة، ووفـق اتفاقيـة منظمـة التجـارة العالميـة ، تـم الغـاء اتفـاق الالياف لعـام ١٩٧٤ الـذي تعتبـر المرحلـة الاخيـرة منـه هادفـة الـى تأسـيس نظـام دولـي جديـد نبـع اصـله مـن اتفاقيات الالياف المتعددة.[١]

وانتهـت بأتفاقيـة واحـدة تجمـع فيهـا احكـام الاتفاقيـات السـابقة لهـا ، وجمعـت كـل خصوصـيات التجـارة الدوليـة بـين الـدول المصـدرة والمسـتوردة للمنسـوجات والملابـس الجـاهزة ، والاتفاقيـة الاخيـرة هـي (اتفاقيـة المنسـوجات والملابـس) المندرجـة ضـمن اتفاقيـات منظمـة التجارة العالمية[٢].

الا ان هـذا الاتفاقيـة الجديـدة لـم تحـرر كليـا تجـارة هـذه السـلع ، بـل تعـين المـرور بتحريـر تـدريجي و بـأربع مراحـل مـدتها عشـر سـنوات، يـتم خلالهـا وبصـورة متتاليـة تحريـر ١٦%، ١٧%، ١٨%، ٤٩% مـن قيمـة الـواردات الكليـة لتلـك لسـلع علـى ان يعـاد تطبيـق قواعـد الجـات علـى هـذه التجـارة بعـد انقضـاء فتـرة العشـر سـنوات، ومـن جانـب اخـر ادى تحريـر جـزء مـن واردات المنسـوجات والملابـس الـى ارتفـاع الرسـوم الجمركيـة تحـت غطـاء الاجـراءات الوقائيـة، بالاضـافة الـى ان خفـض والغـاء المعاملـة التفضـيلية الممنوحـة للـدول الناميـة سيضـعها امـام منافسـة قويـة مـن قبـل دول اخـرى اكثـر كفـاءة فـي هـذا المجـال مثـل الـدول الاسـيوية، لـذلك يلاحـظ ان الـدول الناميـة وفـي اكثـر مـن مناسـبة معينـة

---

[١] **محمـد طوبـا انغـون، منظمـة التجـارة العالميـة وبعـض القضـايا المهمـة فيمـا يتعلـق بالتجـارة بالتجارة السلعية العالمية، مصدر سابق.**

[١] **محمـد قويـدري، انعكاسـات تحريـر التجـارة العالميـة علـى أقتصـاديات الـدول الناميـة، بحـث منشور في مجلة الباحث، العدد الأول، ٢٠٠٢، ص٣٢.**

[٢] **المصدر نفسه، ص٣٢.**

تعبر عن امتعاضها الشديد لعدم احترام الدول الصناعية الكبرى لالتزاماتها تجاه الدول النامية[١].

وقد كان من المنتظر ان يؤدي وقف العمل باتفاقية الالياف المتعددة وازالة باقي الحواجز الى انعاش التجارة في المنسوجات وزيادة الصادرات منها وتحسين الاوضاع لدى الدول النامية وحسب تقديرات رابطة المستهلك الاوربي ، يتوقع ان يشهد حجم التبادلات التجارية للبلدان النامية زيادة بما يتراوح من ٤٠ الى ٥٠ مليار دولار وان تنخفض اسعار المستهلك لدى البلدان الصناعية بنسبة ٥%، الا انه وبعد مرور عدة اعوام على تأسيس منظمة التجارة العالمية لا تزال النتائج ادنى بكثير من المتوقع من قبل مصدري المنسوجات في الدول النامية وهذا ليس بالوضع المفاجئ بعد التمعن في اتفاقية جولة الاورغواي الخاصة بالمنسوجات والملابس[١].

ومن الجدير بالذكر ان اتفاقية الملابس والمنسوجات تتكون من ديباجة وتسع مواد مطولة وملحق كبير مكون من ٤٧ ورقة يتضمن السلع الداخلة في اطار هذه الاتفاقية القائمة على ثلاث اسس[٢].

الفرع الثاني: اتفاقية التجارة بالخدمات

وتعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات احدى الاتفاقيات المنبثقة من جولة الاورغواي للمفاوضات ، والتي تهدف الى ازالة او تخفيض القيود التي تعيق انسياب تجارة الخدمات بين الدول الاعضاء، حيث تضمنت الاتفاقية ستة اجزاء تشكل ٢٩ مادة تغطي اربعة اشكال من انتقال الخدمات الدولية[٣].

---

[١] عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات البلدان النامية، عمان، دار الصفاء للنشر والتزيع، ١٩٩٩، ص٣.

[١] عبد الملك عبد الرحمن الأتفاقية الخاصة بأنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة العالمية، مصر، دار الكتب القانونية، ٢٠٠٩، ص٤٤٠.

[٢] ١-الادماج وهو اخضاع الالياف والمنسوجات والملابس الجاهزة لاحكام اتفاقية الجات تدريجيا ووفقا للنسب المتضمنة في كل مرحلة الى ان تخضع بالكامل لاتفاقية المنسوجات والملابس٢.-معدل نمو الحصص الذي يقصد به تيسير نفاذ منتجات الدول المشمولة باتفاقية المنسوجات والملابس ال بقية اسواق الدول على الرغم من قدرة الدول المستوردة على تغطية احتياجها. ٣-الوضع الخاص للدول النامية التي نجحت في اقراره فيما يخص الادماج و معدل نمو الحصص وبدعم من الدولة.

[٣] ١- انتقال الخدمة عبر الحدود بدون انتقال مورد الخدمة او المستهلك (خدمات النقل ونقل البيانات).٢-استهلاك الخدمة في الخارج٣.-التواجد التجاري عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر او مكاتب التمثيل والفروعانتقال موردي الخدمات من دولة الى اخرى فهد بن يوسف العيتاني، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، بحث منشور على الموقع : https: \\ www.kau.edu sa\ files\0001175\subjects\3.ppt

اما عن كيفية تسهيل نفاذ الخدمات للاسواق ،فيتم ذلك عن طريق اتباع الاجراءات اللازمة لتسهيل وصول موردي الخدمات الاجانب الى الاسواق المحلية، وتقليل التفرقة بينهم وبين الموردين المحليين ،وهناك العديد من المعوقات التي تحول دون وصول موردي الخدمات الاجانب الى الاسواق المحلية والتي يجب العمل على ازالتها: منع الاستثمارات الاجنبية في بعض القطاعات او وضع قيود على حرية الحركة امام الشركات الاجنبية بمنعها مثلا من فتح فروع او تقديم خدماتها في مناطق معينة، او السماح فقط في المشاريع المشتركة وتعيين حصة لا يتجاوزها الشريك الاجنبي في الملكية، اما فيما يخص التفريق بين الموردين الاجانب والمحليين فيجب رفع هذه التفرقة او حصر نطاقها ومن امثلتها : التفرقة في الحصول على الحوافز الاستثمارية، او الاجراءات الضريبية والقواعد المنظمة للتحويلات الخارجية ووضع القيود على المشتريات الحكومية[١].

فبالأستناد الى المبادئ العامة السارية على كافة الدول الاعضاء في المنظمة، يجب على كل عضو ان يمنح وبدون اي شروط معاملة واحدة لجميع الاعضاء والتزامه بمعاملة الخدمات المقدمة من دولة اخرى معاملة الخدمات المحلية، وعليه كذلك نشر القوانين والاجراءات التفصيلية المرتبطة بالخدمات، وبذلك شهدت بعض الدول العربية تطورا في قطاع الخدمات وتكوين حصيلة هامة من النقد الاجنبي [٢]

الا ان هذه الدول وكنتيجة لعدم امتلاكها القدرة التكنولوجية الكافية لا زالت تعاني من ضعف مؤسساتها العاملة في قطاع الخدمات مقارنة بالقدرة التكنولوجية المتوفرة للشركات الاجنبية، وبالتالي ضعف قدرتها على عرض خدماتها في الاسواق[٣].

وعلى الرغم من ذلك فانه يمكن تسهيل مشاركة الدول النامية الاعضاء في التجارة الدولية للخدمات من خلال الالتزامات المحددة التي يتفاوض عليها جميع الاعضاء وفقا للجزأين الثالث والرابع من اتفاقية الخدمات والمتعلق بتعزيز قدرات خدمات الدول النامية المحلية وكفاءتها وقابليتها للتنافس، من خلال امكانية الوصول للتكنولوجيا لأستخدامات تجارية، بالأضافة الى تحسين امكانيات وصولها الى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات[٤]

---

[١] محمد صفوت قابل، مصدر سابق، ص٢٢٥.
[٢] كالسعودية، مصر، تونس، الأردن، المغرب.
[٣] فهد بن يوسف العيتاني، مصدر سابق.
[٤] جابر فهمي عمران، منظمة التجارة العالمية، ما لها وما عليها من مآثر، مثالب ومزايا تحرير السلع والخدمات، الأسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٦، ص٨٣.

كما وتعطى اولوية خاصة في تنفيذ مواد اتفاقية الخدمات الى الدول الاقل نمو الاعضاء، اذ يؤخذ بنظر الاعتبار التحديات التي تتعرض لها الدول الاقل نمو في قبول الالتزامات المحددة التي تم التوصل اليها عن طريق التفاوض مع الاخذ بالحسبان احتياجاتها التنموية والمالية والتجارية[١].

المطلب الثاني: حماية المصالح التجارية للدول النامية

تعتبر مصالح التجارية للدول النامية، و بالاخص الدول الاقل نموا هي قلب انشطة منظمة التجارة العالمية، وفي جلسة الدوحة ٢٠٠١ تبنى اعضاء منظمة التجارة العالمية قرار(بشأن الامور المرتبطة بالتطبيق حيث يركز على المشاكل التي واجهت الدول النامية الاعضاء عند تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الناتجة عن جولة الاورغواي ، حيث اعتبر ان تكامل الدول النامية ، وخاصة الدول الاقل نموا ، في النظام التجاري متعدد الاطراف والجهود التي تبذل لضمان حصول هذه الدول على حصتهم من التجارة الدولية هي من اولويات اجندة منظمة التجارة العالمية[١] . وتتمثل الاحكام التي نصتها منظمة التجارة العالمية من اجل حماية المصالح التجارية للدول النامية الاعضاء بعدة اتفاقيات نوضحها منها في الفروع الاتية :

الفرع الاول: اتفاقية مكافحة الاغراق

حيث وضعت هذه الاتفاقية لغرض مكافحة الاغراق ،اذ تعمل ادارة مكافحة الاغراق ضمن اطار تشريعي يتمثل بحزمة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الاغراق والتدابير التعويضية ضد الدعم والتدابير الوقائية ضد تزايد الواردات[٢]

وتعتبر اتفاقية مكافحة الاغراق تطبيقا للمادة السادسة من اتفاقية الجات ١٩٩٤، اذ لا تطبق اجراءات مكافحة الاغراق الا في الظروف المنصوص عليها في هذه المادة ، وبعد اجراء التحقيق حول السلع التي تتضمن حالة الاغراق بشرط ان لا تستمر التحقيقات لأكثر من سنة من تاريخ بدأها مع جواز تمديد المدة لستة اشهر، وبعد الانتهاء من التحقيقات توضع اجراءات مكافحة الاغراق، الا انه اجازت اتفاقية مكافحة الاغراق ١٩٩٤ اتخاذ تدابير مؤقتة تتمثل اما بأجراءات عاجلة في مرحلة التحقيق فحال تحقق عدة شروط : تأكد الجهة المختصة

---

[١] المصدر نفسه، ص٨٤.

[١] علاء أبو الحسن اسماعيل العلاق وأخرون، الأتفاقيات الدولية لدولة الأورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ٢٠١٣.

[٢] وزارة الأقتصاد، الأمارات العربية المتحدة، الموقع الألكتروزني التالي \\ https: www.kau.edu sa\ files\0001175\subjects\3.ppt

بالتحقيق من وجود حالة اغراق تجاري، واقرار هذه السلطات بضرورة الاجراءات للحيلولة دون وقوع اي ضرر في فترة التحقيق، وصدور اخطار عام في هذا الخصوص من سلطات التحقيق وكذلك اشتراط مضي مدة ستين يوم من تاريخ بدأ التحقيق حتى يصبح بألامكان تطبيق هذه الاجراءات[١].

او بتعهدات سعرية حيث اجازت اتفاقية مكافحة الاغراق للسلطات المعنية بالتحقيق في الدولة المستوردة ايقاف اجراءات التحقيق او انهاءها دون فرض تدابير مؤقتة او رسوم مكافحة الاغراق المتخذة في حال تلقي الدولة المستوردة اختيارات مرضية من اي دولة مصدرة ، وتكون بمراجعة اسعارها او وقف تصدير السلعة الى الدولة المستوردة بأسعار اغراق بحيث تقتنع السلطات بزوال اثار الاغراق الضارة[١]

وفي حال تم الانتهاء من التحقيق وثبتت مسؤولية الدولة المصدرة عن الاغراق التجاري والاضرار التي رتبها، في هذه الحال يكون لسلطات الدولة المستوردة المتضررة كامل الحق في فرض الرسوم النهائية لمكافحة الاغراق التجاري ويحقق هذ الفرض غايتين :

اولهما، الحيلولة دون وقوع الاغراق لاعتباره ممارسة غير مشروعة في التجارة، وثانيهما، امتلاك اكبر قدر ممكن من سوق الدولة المتعرضة للاغراق ،الا انه وفي بعض الاحيان يساء استخدام هذه الرسوم وتحرف عن غايتها الاساسية لتصبح وسيلة لتحقيق الاحتكار[٢].

والحقيقة ان اجراءات مكافحة الاغراق موجهة ضد الدول النامية وليس ضد الدول الصناعية التي تستطيع ان تتحقق من السلع الخاضعة للاغراق على عكس الدول النامية المفتقدة للقدرة على تحديد السلع والخدمات التي يمكن ان تكون متضمنة لعنصر الاغراق، وبما ان منظمة التجارة العالمية تتضمن بنودا لمكافحة الاغراق، فحماية الدول النامية لا تتطلب اكثر من معرفتها بالقواعد والاجراءات المنظمة لمكافحة الاغراق[٣].

---

[١] صفاء تقي العيساوي وحسين عيسى عبد الرحمن، وسائل الحماية القانونية للمستهلك من الأغراق التجاري، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الأنسانية الجامعة، النجف الأشرف، العدد الثالث، ٢٠١٣، ص١٩٦.

[١] محمد صالح الشيخ، الأغراق واثره على التنمية الأقتصادية في الدول النامية، بحث مقدم الى مؤتمر الجوانب القانونية لأتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٤، ص١٣٤٥.

[٢] صفاء تقي العيساوي وحسين عيسى عبد الحسن، مصدر سابق، ص١٩٩.

[٣] سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، عمان، دار الثقافة والنشر، ط١، ٢٠٠٩، ص٢٧٧-٢٢٩.

الفرع الثاني: الاتفاقية المتعلقة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية

اصبحت مسالة حقوق الملكية الفكرية من المسائل المهمة في اطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، نظرا لزيادة قيمة المحتوى الفكري في قيمة السلعة النهائية[١].

وقد بات الهدف الرئيسي وراء هذه الاتفاقية هو الرغبة في تقليل الاختلالات في اوضاع المنافسة الدولية الناجمة عن التباين الواسع في المعايير المطبقة لحماية حوق الملكية الفكرية وتنفيذها، والتوصل الى حماية دولية فعالة لحقوق الملكية الفكرية من خلال وضع قواعد وتطوير معايير لتلك الحماية، والعمل على تعديل القوانين الوطنية لتتفق مع هذه المعايير، ووضع وسائل فعالة للحفاظ على هذه الحقوق[١].

فوضعت اتفاقية تربس معايير الحد الادنى لحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث يمكن ان يتاثر تطور التجارة الدولية سلبا في حال كانت المعايير التي تتبناها البلدان لحماية حقوق الملكية الفكرية تختلف من بلد لاخر بصورة كبيرة، بالاضافة الى ان التنفيذ المتراخي وغير الفعال لهذه الحقوق يمكن ان يشجع تجارة السلع المقلدة ويشجع القرصنة التجارية ، وهذا يلحق الضرر بالمصالح التجارية المشروعة للمصنعين مالكي هذه الحقوق .اذ يؤثر اتفاق تربس تاثيرا كبيرا في ايجاد الانسجام بين معايير حماية حقوق الملكية الفكرية في جميع انحاء العالم[٢].

وتنص الاتفاقية على المعايير الدنيا للحماية التي يجب توفيرها من قبل كل عضو، وان يتم تحديد كل من العناصر الرئيسية للحماية مثلا: الموضوع الذي تتم حمايته، والحقوق التي سيتم منحها والاستثناءات المسموح بها لتلك الحقوق والحد الادنى من مدة الحماية، وتضع هذه الاتفاقية المعايير من خلال النص على[٣] :

اولا: ضرورة الامتثال للالتزامات الجوهرية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية واتفاقية باريس واتفاقية بيرن في احدث اصدار لها، وباستثناء احكام اتفاقية بيرن حول الحقوق المعنوية ، يتم دمج كافة الاحكام الجوهرية الرئيسية لهذه الاتفاقيات حسب المرجع بحيث تصبح بهذا التزامات بموجب المادة الاولى من اتفاقية تربس.

ثانيا: تضيف اتفاقية تريبس عددا كبيرا من الالتزامات الاضافية على القضايا التي تكون فيها الاتفاقيات القائمة مسبقا غير كافية، لذلك يشار

---

[١] عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن، المنافسة في ضل أتفاقية الترس وأثرها على المعلومات غير المفصح عنها، بلا دار نشر ولا سنة طبع، ص١٢.

[١] المصدر نفسه، ص١٢.

[٢] علاء ابو الحسن اسماعيل واخرون، مصدر سابق، ص٤٤٨.

[٣] محمد طوبا اونغون، مصدر سابق، ص١٧.

الى اتفاقية تريبس في بعض الاحيان ب (اتفاقية بيرن وباريس الاضافية) .

وتنقسم حقوق الملكية الفكرية في العادة الى مجالين رئيسيين: اولا حق المؤلف والحقوق المتعلقة به، حيث تعد حقوق المؤلف من الحقوق التي تلقى اهتماما كبيرا في مختلف انحاء العالم، وعلى الرغم من عدم التوصل الى تعريف دولي موحد لحقوق المؤلف، الا انها يمكن ان تصنف الى مجموعة الحقوق التي يتمتع بها مبدعو ومبتكرو الاعمال او المصنفات الادبية او العلمية او الفنية، اما الحقوق المتعلقة بحق المؤلف فهي تنصرف للحقوق التي يتمتع بها من يقومون بالتسجيلات الصوتية او المرئية او انتاجها، وكذلك هيئات البث الاذاعي، وتتم حماية هذه الحقوق لمدة اقصاها خمسون سنة بعد وفاة المؤلف[١]

ثانيا: الملكية الصناعية ، ويمكن تقسيمه لمجالين، يتصف الاول بانه حماية لعلامات مميزة، بالتحديد العلامات التجارية (التي تميز بضاعة او خدمات او مشروع معين عن تلك الخاصة بمشاريع اخرى) والمؤشرات الجغرافية (التي تميز البضاعة بحسب منشأها في مكان ما حيث تنسب صفة معينة في البضاعة بشكل اساسي لمنشئها الجغرافي)، وقد تستمر الحماية لاجل غير مسمى ،شرط ان تظل العلامة المعنية مميزة [٢].

اما المجال الثاني فأنه يوصف بحماية فئة معينة من الملكية الصناعية بالدرجة الاولى لتحفيز الابداع والتصميم والابتكار التكنولوجي، وتندرج في هذه الفئة الاختراعات(التي يتم حمايتها عن طريق براءات الاختراع) والرسوم الصناعية والاسرار التجارية، وعادة ما تمنح الحماية لمدة محددة بعشرون عاما (في حالة البراءات)[٣].

كما وانشئت منظمة التجارة العالمية مجلسا معنى بأتفاقية تربس والذي يسمى (مجلس المسائل المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية) [(٢)]، والذي يقوم وتحت اشراف ورقابة المجلس العام للمنظمة بمراقبة تنفيذ اتفاقية تربس، وتكون عضوية المجلس متاحة امام جميع الدول الاعضاء.

---

[١] احمد جامع، اتفاقيات التجارة العالمية، ج٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠، ص١١٦٨.

[٢] هادي طلال هادي، مصدر سابق، ص١٢٣.

[٣] ينظر ياسر خضر حويش، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، ٢٠٠١، ص٩١-٩٢.

ويجدر الاشارة الى ان الدول النامية كانت اول المعارضين على طرح موضوع حماية الملكية الفكرية في اطار مفاوضات الجات ، خوفا من ان يتخذ هذا الموضوع صفة رسمية كحد مواضيع اتفاقيات الجات الاخرى، مما يترتب عليه نتائج سلبية خطرة بالاخص فيما يتعلق بموضوع نقل التكنولوجيا الجديدة الى الدول النامية[١].

والتي تعد عصب الحياة بالنسبة فيما يتعلق بالصحة والزراعة، الامر الذي سيؤدي بطبيعة الحال الى زيادة ضعف الدول النامية بسبب عدم تطور قوانين الملكية الفكرية بخصوص حماية حقوق الملكية الفكرية بهذه الاختصاصات، الا ان محاولات الدول النامية في الاعتراض على اقحام الملكية الفكرية في جولة الاورجواي لم تنتهي بأي نتيجة لصالحها[١].

وهكذا تغيرت ملامح الاقتصاد العالمي، عن طريق قيام مصالح تجارية مترابطة بين عدد من البلدان، واكتمال مؤسسات النظام العالمي التجاري الجديد، ومن ثم تعتبر من ابرز مبادئ النظام العالمي الجديد هي استبدال القواعد الفردية للنظام التجاري بالقواعد متعددة الاطراف، واقتصار الحماية على استخدام التعريفة الكمركية، واستبعاد وسائل الحظر والتقييد عن طريق الحصص الكمية، والتراخيص والقيود الادارية الاخرى، وان كان من اهم المبادئ التي يتمتع بها النظام التجاري الجديد عدم التمييز، والذي يقضي بتمتع جميع الاعضاء بحقوق متساوية في اطار تطبيق شروط الدولة الاولى بالرعاية وايضا المعاملة الوطنية الخاصة بمعاملة المنتجات الاجنبية نفس معاملة السلع الوطنية لاسيما فيما يتعلق بالضرائب المحلية[٢].

---

[١] علاء كمال، الجات ونهب الجنوب جولة الأورغواي ومناخ التفاوض الدولي، ٢٠٠٣، ص٣. متاح على الموقع الألكتروني على الرابط http:\\www.rezegar.cim\debat\show.art.asp

[١] المصدر نفسه، ص١٣.

[٢] اولا: مبدأ المعاملة الوطنية: يقتضي هذا المبدأ التزام الدول الاعضاء، بمعاملة السلع او المنتجات الواردة من كافة البلدان الاعضاء معاملة لا تختلف عن معاملة السلع الوطنية، فيما يتعلق بتطبيق القوانين واللوائح التي تنظم البيع او عروض البيع والشراء او النقل والاستعمال والتوزيع، حيث ورد في المادة (الثالثة/ الفقرة الرابعة) من اتفاقية الجات ان القوانين واللوائح الصادرة بشان براءات الاختراع تعد من قبيل النظم الداخلية، وبالتالي من الضروري ان لا تخالف هذه القوانين مبدأ المعاملة الوطنية الوارد في المادة المذكورة اعلاه لاتفاقية تربس، ويسري هذا الحكم على القوانين واللوائح الصادرة بخصوص كافة صور حقوق الملكية الفكرية، وتطبيقا لذلك فان الدول الاعضاء ملتزمة بعدم تضمين نظامها القانوني اي تمييز بين السلع المحلية والمستوردة فيما يتعلق ببراءات الاختراع او باقي صور حقوق الملكية الفكرية.

الخاتمة

الأستنتاجات:

- يتضح بعد عرض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية انها تتصف بالمرونة التي تساهم في مساعدة التنمية في الدول النامية والتي يمكن من خلالها للعراق المحافظة على مصالحه كدولة نامية يحضى بتسهيلات خاصة من المنظمة.
- تهدف اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الى تشجيع الدول المتقدمة على تقديم التمويل والمساعدة الى الدول النامية وتبسيط الأجراءات، أما صادراتها حيث تعتبر المصالح التجارية للدول النامية هي قلب انشطة المنظمة.

التوصيات:

- يفترض بالعراق الأسراع في أكمال تهيئة البيئة التشريعية بما يتوافق مع أتفاقيات المنظمة وبما ينعكس ايجابا على المجتمع العراقي اقتصاديا وتجاريا لكي يستطيع الأستفادة من عملية الأنضمام والتقليل من التأثير السلبي لعلمية التحول بعد الأنضمام. فكما هو معروف فأن فوائد الأخير تكون من صالح الدول المؤهلة فقط، فعلى الرغم من السياسات الأقتصادية التي أنتهجها العراق بعد ٢٠٠٣ في الأنفتاح الدولي والسعي الى تأسيس دولة ذات قواعد أقتصادية وتشريعية حديثة ألا ان محاولاته في الحصول على مقعد عضوية دائمة لم تفلح حتى الآن. الأمر الذي يترتب سيعرقل تجارة العراق الخارجية.

ثانيا: شرط الدولة الاولى بالرعاية: يعني عدم التمييز بين الدول الاجنبية المتاجرة، اي ان يكون فرصة نفاذ الدول النامية الى اسواق التصدير مساوية لفرص الدول الاخرى التي تصدر للسوق نفسه، ويعتبر هذا المبدأ العمود الفقري لمنظمة التجارة العالمية. ويتبع مبدأ الدولة الاولى بالرعاية مبدأ اخر هو مبدأ عدم التمييز ووفقا للاخير فانه يلتزم كل طرف متعاقد بان يطبق على تجارة كل طرف اخر معاملة لا تقل عن تلك التي يطبقها على تجارة الطرف الاكثر رعاية عنده طبقا لما ورد في جداول التنازلات الملحقة بالاتفاقية. عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن، مصدر سابق، ص٨١.